المحاضرة الرابعة: الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني

1 - تعريف الحركات الاجتماعية

يعرف قاموس " أكسفورد " الإنجليزي الحركات الاجتماعية Social Movement على أنها " سلسلة من الأفعال والمساعي لمجموعة من الأشخاص من أجل تحقيق أهداف معينة"، ويعتبر هذا التعريف للحركة الاجتماعية من وجهة نظر علماء الاجتماع تعريفا غير ملائم للمفهوم على اعتبار أنه لا يميز بين الحركة الاجتماعية وأي شكل من أشكال السلوك الاجتماعي. وقد حاول هيربي Herbee، تعريف الحركة الاجتماعية فيقول أنها: نمط من الفعل الملموس للجماعات يستمر لمدة أطول من استمرار بعض التجمعات مثل الجمهرة أو الازدحام، إلاّ أنه (الفعل) ليس منظما بنفس الصورة التي تحققها التنظيمات الأخرى، لكن وعي الجماعة الذي يعني بالانتماء والتضامن بين أعضاء الجماعة يعتبر ضرورة ملحة للحركة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق تتغير الحركة الاجتماعية عن الاتجاهات التي تنتج عن أفعال مشابهة لكنها غير منسقة لعدد من الأفراد، ويعني هذا أن الحركات الاجتماعية لا تكون محصلة للتغير الاجتماعي، أو نتيجة من نتائجه فحسب بل تعمل على خلق التغير وتوجيهه أيضا. ويرى بعض المهتمين أن الحركة الاجتماعية لا تزدهر في المجتمعات التقليدية، أين يكون المجتمع قائما على خلفية ثقافية تميزها علاقات اجتماعية بين الأفراد غير قابلة لفعل التغير لما لعناصر الثقافة من قرابة ودين وعرف من تأثير في مواجهة التغير وبالتالي تكون فيه الحركة الاجتماعية – الحاملة لمبدأ التغير– ضعيفة وغير قادرة على الاستمرار، وبالتالي يكون المجتمع بمنأى عن التأثير في عملية التغير، في حين يكون " التجديد " أحد المطالب الأساسية للمجتمعات الحاصلة على الوسائل التكنولوجية وتكتسب أدوات التغيير، وتكون فيها عمليات التغير متسارعة والفعل أو السلوك الملموس للجماعات الاجتماعية مستمر حيث تهدف الحركة الاجتماعية إلى خلق ظروف اجتماعية جديدة تعتبر وجها من وجوه التغير الاجتماعي، فهي أداة من الأدوات التي تستخدم لتوجيه التغير في الاتجاهات التي تناسب النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم

يحاول الوظيفيين تفسير مفهوم الحركة الاجتماعية، تفسير وظيفيا فيرون أنه طالما أن الوظيفية تنظر إلى الظواهر الاجتماعية على اعتبار أنها أجزاء في بناء متكامل ومتشابه، فإن أي " انحراف" أو "انفجار" يتخذ صورة جمعية، يمكن دراسته في ضوء الصور التقليدية للسلوك الجمعي، وهو ما يتفق حسبهم مع موقف " بارسونز " القائل بأن النسق يمكن أن يحافظ على توازنه " المتحرك " باستمرار في مواجهة التغير، وأن أي سلوك غير مألوف أو عرضي يمكن إذا استمر خلال الزمن أن يتحول إلى شكل نظامي، فيفقد بذلك الخصائص التي ميزت بداياته الأولى، وبالتالي يمكن استيعابه في الأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي.

إن اشتراط " الوظيفية " لشرط " الفعل الغير المألوف " للاهتمام بالحركة الاجتماعية أسقط وتجاهل حركات اجتماعية وسياسية هي بالمعنى الوظيفي، لا تشكل الشكل المألوف للحياة الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية يجب أن تعامل على أنها "وعي

ذاتي" للأفراد، وكمحاولات ناجحة لخلق التجديد في النسق الاجتماعي، ويعني هذا أن الحركات الاجتماعية قد تظهر في بعض الفترات بصورة واضحة ومحددة وقوية، وقد تظهر في فترات أخرى بصورة هامشية وضعيفة غير قادرة على الاستمرار، والتحول إلى قوة تغيير أساسية في المجتمع، فهذا " سملسر "يرى بأنه يمكن أن ينظر إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها نتيجة " للنمو والتقدم " وليس "للتدهور الاقتصادي "كما يغلب الظن لدى الأفراد، والمطلوب في ذلك هو القدرة على تحديد "الظروف " التي تساند أو تعجل بالتحول من مرحلة لأخرى، أو تعمل على وقفه التحول

والإبطاء فيه، ويرجع "سملسر" ذلك إلى ظهور التحديات المؤثرة على الترتيبات المعيارية التي تكون فيها فرص النجاح والفشل متوازية، وهي ظروف تظهر بمجرد ظهور الحركة الاجتماعية مما قد يؤدي إلى ظهور الحركة الموجهة معياريا "وهي "الحركة التي يحاول من يتبناها أو يدفعها إلى خلق أو تعديل أو حماية المعايير المناسبة في المجتمع القائم." أما ميرتون فيرى أن "دور العلم والإنجازات التكنولوجية، يجب التأكيد عليها وإبرازها، إذ أنه بدونهما يمكن أن يتعرض أي تجديد لمقاومة توقف نموه وانتشاره أو تحويله إلى شيء عقيم، ويتبين من موقفي "سملسر" و"ميرتون" على اختلاف مداخلهما إلى طبيعة الحركة الاجتماعية المفضية إلى "التجديد" أو إلى المعايير المطلوب خلقها أو تعديلها أو حتى حمايتها، يتفقان في الأهداف النهائية التي ينبغي أن تصل إليها أية حركة اجتماعية، والتي من خلالها (الأهداف) يحقق النمو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي من خلال طرح التجديدات وخلق المعايير التي تساندها وتعمل على تأكيدها، بحيث تصبح جزءا مدعما للأنساق الاجتماعية القائمة. مع الإشارة أن "روبرت ميرتون" قد ميز بين "التغير الموجه" و "التغير الغير الموجه"، فينظر إلى الأول بأنه محكوم عليه بالفشل ما لم يأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الوظائف الظاهرة والكامنة، فيقول ..."بحث التغير الاجتماعي دون إدراك الوظائف الظاهرة والكامنة التي يؤديها تنظيم اجتماعي خاضع للتغير يعني أن ننغمس في شعائرية أكثر مما ننخرط في هندسة اجتماعية، تختلف الاستجابة إلى التجديد في المجتمعات، من مجتمع لآخر، ففي المجتمعات ذات الطابع التقليدي، حيث تنتشر " التكنولوجيا" بصورة تقليدية، تكون الاستجابة لتغيير أساليب

الحياة الاجتماعية بطيئة، بينما يكون الحال أسرع في المجتمعات المتقدمة، الأمر الذي يؤدي المناخ الملائم لنمو الحركات الاجتماعية فيها، فقد لاحظ الكثير من المهتمين أن التجديد الاجتماعي الذي تخلقه الحركات الاجتماعية يجذب الانتباه إلى دور الجوانب التنظيمية في التجديد، ومن ثم " زاد الاهتمام بدور القيادة "، " ففكرة الحركة الاجتماعية كمجموعة من الأشخاص يهدفون إلى التوصل إلى تجديد اجتماعي، تستلزم بحث أيديولوجيتها...والظروف التي واجهتها في تاريخها ومجموعة العوامل المتداخلة التي تؤثر في تشكيل وبناء الحركة، لكن ما هي الدوافع التي تدفع الأفراد للانتماء إلى حركة اجتماعية ما؟ يحدد "ماكس فيبر تلك الدوافع فيما يلي:

أ- هدف الحركة :المتمثل في الجانب الأخلاقي للحياة الاجتماعية، الذي يعبر أيضا عن أحد أوجه حقوق الإنسان.

ب- المواقف المشتركة للأفراد :والتي تجمع بين الأفراد الذين يعيشون تحت ظروف واحدة ولديهم مشاعر مشتركة تجاه هدف واحد بغض النظر عن مستوياتهم الثقافية، فقد يشترك فيها المثقف العالي التكوين والأمي الذي لا مستوى له.

ج- العلاقة القرابية والحضور النوعي الاجتماعي :قد ينخرط الأفراد في حركة اجتماعية ما لكونها؛

- تضم بين عناصرها أحد المعارف أو الشخصيات من المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه الفرد.

- تضم فئة اجتماعية معروفة، أو أنها تمثل طبقة اجتماعية معينة تستقطب الآخرين للانضمام لها.

- توقعات الأفراد : فقد ينخرط الأفراد في حركة اجتماعية معينة، بغرض الحصول على مكاسب خاصة ومرتقبة كالمناصب المهنية والترقيات والارتقاء الاجتماعي.

هذه هي الدوافع حسب "فيبر" التي تدفع الأفراد للاندماج في الحركات الاجتماعية، وهي دوافع ذاتية، خاصة بكل فرد، أهمل فيها فيبر الدافع الاجتماعي أو الحس الجمعي الذي يجمع بين الأفراد ويوحد توجههم نحو الانخراط الجماعي في الحركة والمنطلق أساسا من اشتراكهم في المعاناة من الأوضاع والمشكلات التي يواجهونها والتي تكون نشأة الحركة فيها عفوية تجمع بين كل الأفراد دون مراعاة للدوافع الفردية المذكورة آنفا.

2 - أسباب نشوء الحركات الاجتماعية: يرجع "جوزيف هايمس" أسباب نشوء الحركات الاجتماعية إلى:

2-1-المحن الاجتماعية: والتي نتجت عن فشل المؤسسات الاجتماعية القائمة في تحقيق الأهداف والغايات التي وجدت من أجلها، مما يؤدي إلى بروز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وترتفع نسب البطالة، رغم ارتفاع نسب التكوين والتعليم، ويسود المجتمع ضعف في القيم والمعايير، وترتفع نسب الكآبة النفسية لدى الأفراد التي قد تؤدي إلى ارتفاع في منحنى الانحراف ودخول المجتمع في دوامة الإجرام، مما يساعد على البحث عن مخرج اجتماعي وتغيير الأوضاع وإعادة البناء، وقد لا يتوفر ذلك إلاّ من خلال حركات اجتماعية تخرج المجتمع من تلك المحن.

2-2-الإجهاد أو الإرهاق الاجتماعي: وينشأ من خلال شعور الأفراد بعدم تحقيق الضمان والأمان في حياتهم اليومية، وبات مستقبلهم غامضا وغير مؤكد، ويكون إدراكهم للحياة الاجتماعية بأنها أمست عسيرة وشاقة بسبب اضطرابها وارتباكها وعدم استقراها، مما يدفعهم إلى البحث عن سبيل للتنفس والمشاركة في تغيير الواقع القائم من خلال الانخراط في الحركة الاجتماعية الناشئة التي تكون الضامن للخلاص من ذلك الإجهاد أو الإرهاق الاجتماعي.

2-3-عدم الرضا الشخصي: وينشأ من عدم تحقيق رغبات الأفراد، الشيء الذي يؤدي إلى عدم الرضا مما يساعد على تبلور حالة القلق والاضطراب، وهو ما يحجب حالات الإبداع والابتكار من الخروج إلى حيز الظهور والتنفيذ، ويتعرف هذه الحالة بحالة الإحباط، وقد يؤدي انخراط الفرد في النشاط الحركي لمجموعة من الأفراد في مجالات معينة إلى الخروج من تلك الدائرة، مما يشعر الفرد بروح الانتماء والعمل على التغيير.

2-4-الرغبة في العمل "الجمعي: يساعد ظهور التنظيمات والتجمعات الاجتماعية بمختلف أحجامها وتوجهاتها وأهدافها، على تحقيق الفرد للطموحات والقابليات الخاصة لأجل الدفاع عن المجتمع والمساهمة في معالجة أزماته الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.